



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين
(27-31 آذار/مارس 2023)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2023

الملحق رقم 24



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثانية والعشرين

(27-31 آذار/مارس 2023)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2023

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة دورتها الثانية والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023. وكان الموضوع العام للدورة هو "التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات".

وتمثلت إحدى الرسائل الرئيسية للجنة في أن التعرض لسلسلة من الأزمات المترامنة يقوض قدرة الحكومات على الصمود على جميع المستويات وكذلك قدرتها على معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المعقدة بطريقة شاملة ومراعية للسياق. وفي حين أن القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات أمر أساسي، فإن التركيز المفرط على إدارة الأزمات قد يؤدي إلى الإهمال النسبي لستة نهج لصنع السياسات تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي: التفكير الطويل الأجل؛ وإدارة المخاطر؛ واستخدام أفضل المعارف المتاحة؛ ومشاركة أصحاب المصلحة؛ وتعزيز التحلي بعقلية التعاون بين العاملين في القطاع العام؛ والاستفادة من آليات الإدارة المالية العامة لسد فجوات التمويل.

واللجنة، إذ أشارت إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، فقد شددت على الحاجة إلى توسيع نطاق القدرة على الحصول على التمويل في مجال المناخ. وشددت على ضرورة التوسع، على سبيل الأولوية، في توفير التدريب والمساعدة من أجل تحسين مهارات حكومات البلدان النامية، وخاصة السلطات دون الوطنية، في تحليل البيانات وتصميم المشاريع المناخية التي يمكن أن تجتذب استثمارات. وسلطت الضوء أيضاً على قيمة الربط بين بناء المؤسسات والإدارة البيئية في سياق بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات.

وواصلت اللجنة عملها بشأن تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة وشددت على أن الشمول هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة، وأكدت أنه ينبغي للبلدان أن تبني على الجهود المبذولة لتنفيذ نماذجها للمشاركة التي لا تترك أحداً خلف الركب، مع تعزيز البيئة المواتية للمشاركة المدنية. وانتقالاً إلى مؤشرات الحوكمة، وافقت اللجنة على أن التغطية المتعددة الأبعاد لكل مبدأ من المبادئ الـ 11 يمكن أن توفر طريقة مفيدة لتعزيز تحليل السياسات المتصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وأنه ينبغي أن تكون المؤشرات مفصلة بما يكفي لاستيعاب نوعية استجابة الحكومة للأهداف مع معالجة الثغرات التحليلية الهامة في عمليات الاستعراض.

ولاحظت اللجنة أن المؤسسات المرنة والقائمة على البيانات والرؤى المتعمقة ضرورية من أجل تحسين التأهب والقدرة على الصمود في إدارة الأزمات. وسيتوقف بناء هذه المؤسسات على الوصول إلى مجموعات جديدة من المهارات وتعزيز العمليات التعاونية التي تركز على المواطنين بين موظفي الحكومة. واعتُبر استعراض قدرات القوى العاملة في القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجهود التدريب ذات الصلة جزءاً من الحل.

ولمواجهة الأزمات المتعددة على نحو أفضل، من الضروري تعزيز التنبؤ بالإيرادات وتخطيطها، وإدارة المالية العامة، مع ضمان المساءلة والشفافية والمشاركة في عمليات الميزانية. ومن المهم بذل جهود تؤدي إلى تحسين مصداقية الميزانيات والحد من الانحرافات المفرطة في الميزانيات من أجل منع حدوث أثر سلبي على تحقيق الأهداف وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وظل تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية مسألة حاسمة ومعقدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على جميع أجزاء الحكومة، بما في ذلك الوكالات التنفيذية والسلطات التنظيمية وهيئات الرقابة. وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى نهج مختلطة لتقديم الخدمات العامة تعكس احتياجات الناس وتطلعاتهم مع مواجهة أوجه العجز في القدرات الرقمية. ويمكن للاستراتيجيات الرقمية الوطنية أن تخدم الجهود الرامية إلى بناء الثقة في المجال الرقمي، وسد الفجوات في هذا المجال وتعزيز احترام حقوق الإنسان عبر الإنترنت، وذلك إلى جانب بذل جهود مستمرة لتوقع أثر التقدم التكنولوجي على الحكومة والمجتمع والاستجابة له.

وأخيراً، يسرت اللجنة تبادلاً للأقران بين البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية (رواندا، وغيانا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية) والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية (برشلونة بإسبانيا؛ وبوينس آيرس بالأرجنتين) بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17. وعقدت أيضاً مشاوره مخصصة مع المراقبين.

واختتمت اللجنة دورتها باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعدت اللجنة أيضاً النظر في مساهمتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، وأكدتها من جديد.

المحتويات

الصفحة	الفصل
6	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها
6	ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
11	باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
12	جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
14	الثاني - تنظيم الدورة
14	ألف - أعمال الدورة
14	باء - الحضور
14	جيم - جدول الأعمال
15	دال - انتخاب أعضاء المكتب
16	الثالث - التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات
16	ألف - الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ
18	باء - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
21	جيم - إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام
23	دال - إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات
25	هاء - تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية
27	واو - الاستجابة لآثار تغير المناخ في جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع
29	الرابع - أعمال اللجنة في المستقبل
	المرفق
30	قائمة الوثائق

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

1 - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قراراته 21/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 و 9/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإنه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإنه يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽¹⁾،

وإنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإنه يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽²⁾، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 150/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يُنكّر كذلك بقرار الجمعية العامة 182/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلق بتنمية الموارد البشرية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أقرت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات والسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت فيه مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية والعشرين⁽³⁾، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن تحويل المؤسسات على وجه السرعة لبلوغ عالم أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وأقدر على الصمود في وقت تسوده أزمات متعددة، بما يتماشى مع موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023؛

2 - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾ في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات

4 - **يسلم** بأهمية اتباع نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، ويشجع الحكومات على العمل معاً لصالح جميع البلدان لتعزيز المؤسسات

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2023، الملحق رقم 24 (E/2023/44).

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

العامه، من أجل حفز وتوجيه عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 والتأهب بشكل أفضل لإدارة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة في المستقبل؛

5 - **يدعو** إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

6 - **يعرب عن قلقه** لأنه في الوقت الذي تتصدى فيه الحكومات لسلسلة من الأزمات المتزامنة، فإن ذلك قد يؤدي إلى إهمال نسبي للتفكير الطويل الأجل وإدارة المخاطر واستخدام أفضل المعارف ومشاركة أصحاب المصلحة وتعزيز التحلي بعقلية التعاون، واستخدام آليات إدارة المالية العامة لسد الفجوات التمويلية، ويحث الحكومات على معالجة المشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات مثل تغير المناخ، بطريقة شاملة، وضمان ألا تتراح إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

7 - **يسلم** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود يستلزمان منظورا طويلا الأجل في وضع السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التزاما ثابتا بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، ويشجع الحكومات على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030؛

8 - **يسلم أيضا** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حولا أكثر تكاملا لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030 فضلا عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

9 - **يعرب عن قلقه** إزاء محدودية القدرة على التنبؤ والتأهب للتحديات المتنوعة الناشئة عن أزمات متعددة في العديد من البلدان، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظيفة إدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

10 - **يكبر الإعراب عن قلقه** إزاء عدم وجود تقدير كاف لقيمة البيئة في العديد من البلدان، ويحث الحكومات على بناء قدرات القطاع العام في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي استنادا إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتعزيز مساءلة المؤسسات العامة فيما يتعلق بحماية البيئة عن طريق إدراج تقييم لحالة الموارد الطبيعية الخاضعة لولايتها في إطار تقييمات الأداء المنتظمة، وإدراج أساليب تقييم رأس المال الطبيعي في المعايير المحاسبية للقطاعين العام والخاص؛

11 - **يشير** إلى ضرورة تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ من خلال زيادة قدرة البلدان على التكيف مع آثاره الضارة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتسريع التنفيذ الكامل لجميع أهداف وغايات خطة عام 2030، وإدماج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني، ويدعو إلى اتباع نهج مبتكرة لتلبية الاحتياجات الملحة للسلطات دون الوطنية لتوسيع نطاق الوصول إلى تمويل المناخ، ويشجع المنظمات الدولية وآليات التمويل ذات الصلة على إعطاء الأولوية للتدريب والمساعدة للبلدان النامية لتحسين مهاراتها في تحليل البيانات وتصميم المشاريع المناخية التي يمكن أن تجذب الاستثمارات؛

12 - **يؤكد من جديد** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة⁽⁵⁾، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمًا لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

14 - **يرحب** بالمبادرة الجارية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز تطبيق المبادئ فيما بين الدول الأعضاء فيه بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ويشجع الآليات الإقليمية الأخرى، مثل الآليات المرتبطة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها؛

15 - **يلاحظ** الجهود المتجددة التي تبذلها اللجنة لربط مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية المتفق عليها بكل مبدأ من المبادئ بهدف المساهمة في تعزيز الأساس التحليلي لتقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات؛

16 - **يشجع** الحكومات على جميع المستويات على تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة متساوية وهادفة في المسائل التي تسهم بشكل مباشر، بمن فيهم أفقر الناس وأشدهم ضعفًا وأولئك الذين يتعرضون للتمييز، وعلى تنفيذ نماذج للمشاركة تستند إلى نهج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره بحيث لا تترك أحدًا خلف الركب؛

17 - **يشجع أيضًا** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، والحد من ممارسات الفساد، وتعزيز مصداقية الميزانية، وإدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

18 - **يقهر** بأن بناء مؤسسات قادرة على الصمود يتطلب طرقاً أكثر إبداعاً ومرونةً وتكاملاً للعمل تركز على احتياجات الناس، فضلاً عن وجود مخزون كافٍ من الكفاءات والقدرات والموارد، ويشجع الحكومات على مواصلة تعزيز الكفاءات المهنية للقوة العاملة في القطاع العام، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

أطر الكفاءات لتنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة أوجه عدم المساواة الموجودة داخل القوة العاملة في القطاع العام، واتخاذ خطوات لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها؛

19 - **يسلم** بوجود صلة وثيقة بين تغير المناخ والآثار البيئية والنزاعات، ويدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا البيئية الأساسية في بناء السلام وفي تعزيز الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ويتطلع إلى زيادة مساهمة اللجنة في عمل لجنة بناء السلام؛

20 - **يؤكد من جديد** أن جائحة كوفيد-19 قد عجلت بالتحول الرقمي وكشفت عن مواطن الضعف التكنولوجية في الإدارات العامة بينما فاقمت أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، ويشجع الحكومات على إدارة رقمنة الخدمات العامة بطريقة شاملة للجميع ومنصفة وأخلاقية ومتمحورة حول الإنسان، مع التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية بوسائل منها النماذج المختلطة لتقديم الخدمات العامة؛

21 - **يلاحظ** الطلبات المتزايدة على المساعدة في تفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وتشديد اللجنة على ضرورة تعزيز أمانة اللجنة لتمكينها من الاستجابة بفعالية؛

المتابعة

22 - **يطلب** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الثالثة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024، موضوع دورة المجلس لعام 2024 وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

23 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أخذاً في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

24 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتنياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

26 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

2 - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ توضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، توصي المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

مواعيد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يقرر أن تُعقد الدورة الثالثة والعشرون للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2024؛

(ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.
 - 4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التنمية المستدامة 16 و 17.
 - 5 - المؤسسات والعمل المناخي والبيئة.
 - 6 - مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة.
 - 7 - المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام.
 - 8 - الإدارة المالية العامة.
 - 9 - الحكومة الرقمية.
 - 10 - بناء المؤسسات في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع.
 - 11 - المشاورات المخصصة مع المراقبين.
 - 12 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة.
 - 13 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.
- (ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

3 - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 بشأن موضوع التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات، الذي أحيل إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى في 1 آذار/مارس 2023. ودرست اللجنة كذلك موضوع عام 2023 من منظور الحوكمة والإدارة العامة في دورتها الثانية والعشرين وقدمت مدخلات منقحة في 6 نيسان/أبريل 2023⁽⁶⁾.

4 - وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية للجنة في أنه في حين أن السرعة والفعالية ضروريتان في الاستجابة للأزمات، فإنهما لا تكفيان لتحقيق التنمية المستدامة. ومع محاولة الحكومات معالجة سلسلة من الأزمات المتزامنة، أصبحت حوكمة الأزمات جزءاً من "الوضع الطبيعي الجديد"، مما أدى إلى إهمال نسبي في ستة مجالات هي: التفكير الطويل الأجل؛ وإدارة المخاطر؛ واستخدام أفضل المعارف المتاحة؛ ومشاركة أصحاب المصلحة؛ وتعزيز التحلي بعقلية التعاون بين العاملين في القطاع العام؛ والاستفادة من آليات الإدارة المالية العامة لسد فجوات التمويل.

5 - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات الوطنية أن تمكّن الحكومات دون الوطنية وذلك من أجل التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن كسب الكثير فيما يتعلق بالحوكمة المتعددة المستويات في هذا الصدد. ومن مصلحة الحكومات الوطنية أن تشجع الحكومات دون الوطنية على إجراء استعراضات محلية طوعية بانتظام والتعجيل باتخاذ إجراءات لعدم ترك أحد خلف الركب عن طريق دعم صنع السياسات التي تأخذ في الاعتبار احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك أفقر الفئات وأضعفها وأولئك الذين يتعرضون للتمييز.

6 - ونظراً لأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تمثل إطاراً متوسط الأجل، وأن التنمية المستدامة تستلزم منظوراً طويلاً الأجل في مجال صنع السياسات العامة، فينبغي تشجيع البلدان على إدماج رؤية مجتمعية لعام 2050 في تخطيطها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها مع مواصلة التركيز على التنفيذ الكامل للأهداف بحلول عام 2030.

7 - ولا يزال الالتزام بتعزيز المؤسسات من أجل إيجاد حلول أكثر تكاملاً لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030 يتسم بأهمية كبيرة. ويمكن أن يؤدي التعجيل بالتكامل المؤسسي وترسيخه من خلال نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إلى تفكير نُظمي من أجل إحداث تغييرات تحويلية في الحوكمة والسياسات العامة. وستعتمد مواجهة تحديات تحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود على تسريع الجهود لبناء دول تمتلك القدرات على جميع المستويات وفي جميع مجالات العمل الحكومي ذات الصلة بالأهداف.

8 - ويعد التواصل الفعال واستخدام البيانات والأدلة الموثوقة أمرين حاسمين لتشجيع نهج يشمل المجتمع بأسره لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تقديم حجة أقوى للصلة بين الأدلة وتحسين النتائج

(6) انظر <https://hlpf.un.org/sites/default/files/vnrs/2023/HLPF%202023%20Inputs%20CEPA.pdf>

الاجتماعية والاقتصادية مع توضيح كيفية توصيل المعلومات واستخدامها، على سبيل المثال عن طريق ترجمة الأفكار والأدلة إلى قضايا تهم مختلف شرائح المجتمع.

9 - وشاركت اللجنة في تبادل للأقران مع أربعة بلدان تجري استعراضات وطنية طوعية (رواندا، وغيانا، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية) ومدينتين تجريان استعراضات محلية طوعية (برشلونة بإسبانيا؛ وبوينس آيرس بالأرجنتين) بهدف تشجيع التفاعل المباشر بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17. وقدمت كل منها تجارب ملموسة لمناقشتها.

10 - وشارك في المناقشة أروناها غوش، نائب رئيس لجنة السياسات الإنمائية، وعرض وجهة نظر لجنة الخبراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحويلية عاجلة وأكثر سرعة وطموحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان القصد من التحوار بين اللجنتين هو إثراء المشورة التي تقدمها لجنة الخبراء في مجال السياسة العامة، والمساهمة معا في تعزيز فعالية نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

11 - ويرد في الفصل الثالث من هذا التقرير مزيد من الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - أعمال الدورة

12 - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يعينهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت لجنة الخبراء دورتها الثانية والعشرين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023.

13 - وافتتح الدورة جوانغ زهو، مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية. وأدلت لاثشيزارا ستويفا رئيسة المجلس، وماريا فرانثيسكا سياتوليسانو الأمينة العامة المساعدة لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، بملاحظات افتتاحية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

14 - حضر الدورة شخصياً أعضاء اللجنة الـ 17 التالية أسماؤهم: رولف ألتر (ألمانيا)، وليندا بيلمز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وأيغول كوشيرباييفا (كازاخستان)، ورونالد ي. مندوزا (الفلبين)، ولويس موليمان (مملكة هولندا)، ولما مبيّض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وألكيتا بيشي (البرازيل)، وموريسيو روداس (إكوادور)، وديفون روو (جامايكا)، وسوناي بارك (جمهورية كوريا)، وكارلوس سانتيزو (فرنسا)، وشريفة فؤاد شريف (مصر)، وأميناتا توريه (السنغال)، ونجاة زروق (المغرب). وشارك عن بُعد أعضاء اللجنة الثلاثة التالية أسماؤهم: أوغستين فوسو (غانا)، وهنري سارداريان (الاتحاد الروسي)، ولان شوي (الصين). ولم يتمكن ثلاثة من أعضاء اللجنة من المشاركة في الدورة: ياميني أيار (الهند)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وديفيد موينينا سنغيه (سيراليون).

15 - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الأمم المتحدة.

16 - وحضر أيضاً مراقبون من منظمات حكومية وغير حكومية ومراقبون من المنظمات المعنية. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة الثانية والعشرين على الموقع الشبكي للجنة.

جيم - جدول الأعمال

17 - في ما يلي جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للجنة:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

- 3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023.
- 4 - تبادل للأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التنمية المستدامة 16 و 17.
- 5 - الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ، والحد من استخدام الوقود الأحفوري، وحماية التنوع البيولوجي.
- 6 - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7 - إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام.
- 8 - إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصادقية الميزانيات.
- 9 - تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية.
- 10 - الاستجابة لآثار تغير المناخ في جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع.
- 11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة.
- 12 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

- 18 - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الثانية والعشرين:

الرئيس:

جيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس:

لويس موليمان (مملكة هولندا)

لمياء مبيّض بساط (لبنان)

ألكيتا بيشي (البرازيل)

المقرر:

رولف ألتر (ألمانيا)

الفصل الثالث

التعجيل بتحويل المؤسسات من أجل عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود في وقت تتعدد فيه الأزمات

ألف - الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ

زيادة التركيز على التكيف مع تغير المناخ

19 - ناقشت اللجنة الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ وأشارت إلى أن تمويل إجراءات التكيف مع تغير المناخ متخلف عن تمويل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ، ويرجع ذلك جزئياً إلى التحديات في قياس العائدات النقدية على الاستثمارات في مجال التكيف. وهناك حاجة إلى حلول مبتكرة وآليات تمويل لمعالجة هذه الفجوة على مختلف مستويات الحكومة وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين.

20 - ويمكن لصناديق المناخ والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات المُقرضة أن تركز بشكل أكبر على إجراءات التكيف، وهو ما قد يشمل تمويل مزيد من المنح، وتوفير احتياطات الديون المعدومة، وتصميم مشاريع مختلطة تمزج بين التخفيف والتكيف. ويمكن للآليات الإقليمية أيضاً أن تدعم تمويل التكيف مع المناخ، من خلال أمور منها دعم تعبئة الموارد الوطنية والآليات المالية الجديدة. ويمكن استخدام أدوات مثل مبادلات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، وفرض ضريبة على المعاملات الطوعية في سوق الكربون لتعبئة الأموال. ويمكن إزالة الحواجز المؤسسية التي تحد من تنفيذ التدابير السياسية التي لا تستلزم استثمارات كبيرة، مثل المشتريات العامة الخضراء.

21 - وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية ذات الموارد المحدودة والحيز المالي المحدود، التي لم تسهم إلا قليلاً في تغير المناخ ولكنها غالباً ما تضطر إلى إنفاق موارد كبيرة لإدارة آثاره. وينبغي للحكومات أن تدعم النساء والشباب والفئات الضعيفة، الذين هم من بين المتضررين بشكل خاص من تغير المناخ، وأن يتم تمكينهم في سياق العمل المناخي، بسبل منها توفير الحماية الاجتماعية وآليات الصرف السريع (في حالات الطوارئ). وينبغي أن تدعم صناديق المناخ الحالية الاستجابات والمبادرات المجتمعية مع التركيز على نوع الجنس و/أو الشباب.

تعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص

22 - يتضمن الحل العالمي للتصدي لتغير المناخ دعوة إلى زيادة الموارد العامة والخاصة على حد سواء. وينبغي أن تحسن الحكومات الأطر القانونية للشراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، وأن تتيح المجال لإقامة الهياكل الميسرة الشروط وغيرها من الهياكل وأن تتفاعل مع الشركاء غير الساعين إلى الربح لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى والاستفادة من مجموعة أوسع من مصادر الأموال الخاصة. وهي بحاجة أيضاً إلى إرساء الشفافية والقدرة الإدارية لضمان نزاهة وفعالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن للمنظمات الدولية أن تدعم وضع نقاط مرجعية وتحديد الممارسات الجيدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالعمل المناخي.

23 - ويتعين استكشاف استراتيجيات وأدوات لاجتذاب المزيد من التمويل الخاص، ولا سيما للحد من مخاطر الاستثمار وتحسين توافر البيانات. وينبغي تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص على استخدام استراتيجيات استثمار أطول أجلا توجّها عوامل متعددة، وتشجيعهم على استكشاف آليات مالية مبتكرة مثل السندات الخضراء والسندات الزرقاء والسندات الصغيرة التي يمكن استخدامها على نطاق واسع وزيادة إدماجها. ويمكن أيضا أن يساعد توافر بيانات أفضل في إشراك قطاع التأمين.

تعزيز استخدام محاسبة رأس المال الطبيعي

24 - ينبغي أن تصلح الحكومات نظم إحصاءاتها الاقتصادية ونظمها المحاسبية لتستوعب نهج محاسبة رأس المال الطبيعي الذي يمكن استخدامه لقياس مساهمة أصول وخدمات النظم الإيكولوجية في الاقتصاد باستخدام قيم مُقاسة بالكميات المادية و/أو النقود. ومن شأن هذا الجهد أن يمكّن الحكومات أيضا من قياس فوائد المشاريع المناخية كمياً بطريقة تجعلها أكثر جذبا للمانحين. ويمكن أن يساعد توحيد المقاييس والتوسع في استخدام التكنولوجيات الرقمية وتبادل الدروس المستفادة في اكتساب المزيد من الزخم في محاسبة رأس المال الطبيعي. وينبغي أيضا النهوض بمحاسبة رأس المال الطبيعي في المدن والحكومات دون الوطنية والقطاع الخاص.

تيسير حصول المدن والحكومات دون الوطنية على التمويل المناخي

25 - اقترحت اللجنة مراجعة الهيكل المالي الدولي الحالي ليعكس بشكل أفضل الدور البارز للحكومات دون الوطنية في العمل المناخي. واقترحت أيضا أنه من أجل تمكين المدن والحكومات دون الوطنية من الوصول إلى تمويل المناخ، فيمكن معالجة الحواجز، مثل العوامل السياسية والمؤسسية، والقيود المفروضة على البيانات والقدرات واشتراطات الجهات المانحة. وينبغي تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المؤسسات المالية الدولية على إعطاء الأولوية لمشاريع التكيف، وزيادة إقراضها للحكومات دون الوطنية بشكل كبير، وتخصيص الأموال بطريقة سريعة ومرنة.

26 - وفي الوقت نفسه، يمكن للمدن والحكومات دون الوطنية الأخرى الاستفادة من امتلاك الأموال والقدرات الكافية لتحويل الأفكار إلى مشاريع مقبولة مصرفيا، وتحديث أطر السياسات، وإدماج تغيير المناخ في عمليات التخطيط الحضري، ووضع خطط لتمويل المناخ واستراتيجيات للاستثمار متوافقة مع السياسات المناخية الوطنية، وتحسين الاستقرار والأداء الماليين.

27 - ولزيادة تيسير الوصول إلى التمويل المناخي، يمكن تيسير اعتماد الكيانات دون الوطنية لدى الصناديق القائمة وتبسيط متطلبات التقديم. ويمكن أيضا النظر في إنشاء صندوق عالمي لدعم القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وإنشاء مصرف إنمائي للمدن الخضراء، مرتبطين بصندوق الخسائر والأضرار.

28 - وينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المعلنة بالكامل، بما في ذلك تمويل تنفيذ متطلبات القروض أو المنح الجديدة، واستخدام ممارسات محاسبية عادلة. ويمكن النظر في تعيين مفتش عام لاتفاقات المناخ لتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ، وضمان الوفاء بالتزامات التمويل وإجراء عمليات مراجعة محاسبية للتحويلات الرئيسية.

زيادة القدرات المحلية والوطنية لتأمين التمويل المناخي

29 - يمكن للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى أن تساعد بصورة نافعة في إعطاء الأولوية لتوفير التدريب والمساعدة للبلدان النامية لتحسين مهاراتها في تحليل البيانات وتصميم المشاريع المناخية التي يمكن أن تجتذب الاستثمارات، وتحديد المخاطر المالية الخاصة بكل مشروع على حدة وتقليلها، وإدارة المفاضلات وتعزيز الشمولية. وينبغي أيضا توسيع نطاق هذا الدعم ليشمل مسؤولي المدن وغيرهم من مسؤولي الحكومات دون الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية.

30 - وهناك فرصة لإدماج تمويل المناخ في البرامج والمناهج الدراسية القائمة لتنمية قدرات موظفي الحكومة. ويمكن للرابطات الوطنية للحكومات دون الوطنية والمحلية أن تؤدي دورا هاما في توفير بناء القدرات وتنظيم أنشطة التعلم من الأقران.

31 - ويمكن لآليات الحوكمة المتعددة المستويات لجمع البيانات وتبادلها أن تكفل حصول السلطات البلدية على المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات تستند إلى قرارات ذكية مناخيا فيما يتعلق بالإدارة والتنمية الحضرية.

تعاون أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إيجاد حلول أكثر تكاملا

32 - تتطلب التنمية المستدامة والعمل المناخي الناجح نهجا متكاملا ومتماسكا وتقاسم المسؤوليات بين أصحاب المصلحة، على أساس الشفافية والمساءلة. وينبغي لذلك للمدن أن تتجنب هي الأخرى اتباع نهج انعزالي وأن تعالج الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة بطريقة شاملة.

33 - ولضمان مشاركتها الفعالة، ينبغي تمكين الحكومات المحلية وتحديد أدوارها ومسؤولياتها المؤسسية في مجال العمل المناخي بوضوح. ويمكن أن يكون التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين مفيدا أيضا في الوفاء بتكلفة تمويل التحول الأخضر.

باء - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعزيز مبدأ المشاركة

34 - أشارت اللجنة إلى أن المشاركة العامة هي حجر الزاوية في الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة وأنها جزء متأصل من الرؤية المشتركة لخطة عام 2030. وينبغي للبلدان أن تبني نماذجها الخاصة للمشاركة العامة التي لا تترك أحدا خلف الركب، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والفئات الضعيفة التي قد لا تُسمع أصواتها بسبل أخرى في عمليات وضع السياسات، حتى عندما تتأثر مصالحها بشكل مباشر.

35 - وينبغي للحكومات أن تعتمد نهجا تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، بما في ذلك نظام حوكمة متعدد المستويات ومتعدد الجهات صاحبة المصلحة يضع الناس في صميم التنمية. وينبغي أن تهيئ بيئة تمكينية للمشاركة، من خلال حماية الحق في المشاركة والحيز المدني. وتمثل الإرادة السياسية ووسائل التنفيذ بعض العناصر الرئيسية لتهيئة هذه البيئة التمكينية.

إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة في الإدارة الحكومية

36 - غالباً ما يتم ابتكار وسائل المشاركة استجابةً لحاجة فورية أو محددة أو لتلبية احتياجات مخصصة وذلك على الرغم من عقود من الدراسة والخبرة من جانب جهات منها الوكالات التنفيذية التي تدعم الأهداف الإنمائية الوطنية في الميدان. ومع التسليم بظهور فرص جديدة خاصةً في المجال الرقمي، فتوجد مع ذلك ثروة من المعارف التي يمكن الاستفادة منها من جميع سياقات التنمية. ومن الأمثلة على مجالات الممارسة المتطورة جدا المشاركة في الإنتاج المشترك للخدمات مع المواطنين بوصفهم شركاء وليس كرعايا، والميزنة التشاركية، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني (انظر أيضا الفصل الثالث، دال)

37 - واعتُبر وضع ترتيبات معيارية ومؤسسية أمراً حيوياً لتعزيز نوعية المشاركة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وكذلك لتعزيز شرعية السياسة العامة القائمة على إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتعزيز المساءلة عن المشاركة الهادفة من جانب المسؤولين الحكوميين. ومن شأن هذا الجهد أن يعزز ملكية أهداف التنمية المستدامة ويدعم التنفيذ والرصد والاستعراض على نحو فعال على جميع المستويات. ولاحظت اللجنة أنه كان لغياب المشاركة تكلفة أيضاً، على سبيل المثال، في رفض نتائج استعراضات الخبراء التي لم تُشرك أصحاب المصلحة، حتى وإن تم التوصل إلى نفس الاستنتاجات في منتدى آخر من خلال عملية شاملة للجميع.

38 - ويعد تغيير العقليات والتوجهات والسلوكيات من جانب الموظفين العموميين، الذين قد يترددون في توسيع استخدام العمليات التشاركية ونطاقها، خطوةً حاسمة تستوجب اهتمام الحكومات.

39 - ومن شأن قيام الحكومات بتقديم وتلقي تعليقات بشأن العمليات التشاركية المضطلع بها أو المقررة أن يساعد على تعزيز الثقة والمشاركة. فهذا الجهد يمكن أن يساعد الحكومات أيضاً على ضمان أن تكون آليات المشاركة العامة وعملياتها وأدواتها، بما في ذلك المنصات الرقمية، جيدة التصميم، وتُنَفَّذ بإحكام وخاضعة للرصد الجيد. ويتعين النظر في الاحتياجات المحددة للسلطات دون الوطنية في مجال بناء القدرات في ضوء الطموحات الواردة في خطة عام 2030 والصعوبات المستمرة المرتبطة بالقدرات الإدارية المحدودة على المستوى المحلي. ونُظِر إلى عدم الاهتمام النسبي بإشراك أصحاب المصلحة في تقارير الاستعراض المحلية الطوعية باعتباره شاغلاً محتملاً في ما يتعلق بتوطين الأهداف محلياً.

تعزيز البيئة التمكينية للمشاركة

40 - ينبغي للحكومات أن تتصدى على وجه الاستعجال للتحديات التي تعوق تفعيل المشاركة العامة، ومنها انعدام ثقة الجمهور في الحكومة، والفهم المحدود للحقوق الفردية والواجب المدني، والقدرة المحدودة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني على رصد تنفيذ السياسات، مع مراعاة السياق الوطني.

41 - وينبغي اتباع نهج كلي، وينبغي تمكين وتدريب موظفي الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية على جميع المستويات من خلال تدابير التعليم وبناء القدرات، بما في ذلك توفير التدريب الكافي لزيادة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم، مما يمكن أن يعزز شعورهم بالانتماء والملكية. وأشار إلى أن الحكومات دون الوطنية، نظراً لقربها من المواطنين، في وضع جيد يمكّنها من الاستفادة من استراتيجيات المشاركة. وأشار أيضاً إلى أن منظمات المجتمع المدني قد تختار تعزيز نُهجها التشاركية، وأنها لن تنتظر دعوتها للإعراب عن شواغلها.

مؤشرات الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة

42 - أشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم في رصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلا تزال الثغرات في البيانات تشكل عقبة رئيسية في عمليات المتابعة والاستعراض، وذلك على سبيل المثال بسبب عدم توافر السلاسل الزمنية، وحسن التوقيت، ومدى تفصيل البيانات، وعدم اكتمال التغطية من جانب البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى أن بعض الإجراءات الرامية إلى توليد بيانات من المؤشرات النوعية ليست ملائمة إحصائياً.

43 - وحتى لو تمت معالجة بعض الثغرات الرئيسية في البيانات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليه عالمياً، فإن الإطار سيظل ناقصاً عندما يتعلق الأمر بتقييم نوعية الحوكمة وأثرها على تنفيذ خطة عام 2030. فقد أشارت معظم المؤشرات إلى أهداف السياسة العامة بدلاً من كيفية تحقيقها.

مؤشرات تحديد الأولويات

44 - لمعالجة هذه الصعوبات، يمكن التمييز بين مؤشرات تحديد الأولويات والمؤشرات المستخدمة لأغراض التحليل. وغالباً ما يكون عدد قليل من مؤشرات المستوى الأعلى هو الأكثر قيمة في تحديد الأولويات، على سبيل المثال إذا كان لا بد من الاختيار بين الاستثمار في الطرق أو في المدارس. وسيكون للتركيز على حقوق الإنسان أهمية قصوى في اتخاذ هذا النوع من القرارات.

45 - وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن صناع القرار يستخدمون أحياناً مؤشرات الحوكمة التي تشمل مختلف الأهداف والأدوات والهيكل المؤسسية، ولكن يمكن توجيه انتقادات لها بسبب تعقدها وافتقارها إلى الشفافية المنهجية واستبعاد التقييمات النوعية.

مؤشرات تحليل السياسات

46 - فيما يتعلق بمؤشرات تحليل السياسات، أكدت اللجنة أنه على الرغم من العلاقة السببية بين جوانب الحوكمة في الهدفين 16 و 17 وبين تحقيق جميع الأهداف، فإن مؤشرات السياسة العامة غالباً ما تُفضّل على مؤشرات الحوكمة.

47 - ويمكن عملياً إجراء تحليلات للترابط بين عناصر الحوكمة الفعالة وجميع أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليلات شبكية متعددة الطبقات يدعمها الذكاء الاصطناعي. ومن الخطوات الهامة تحديد المؤشرات التي تعكس مبادئ الحوكمة تحديداً دقيقاً، بالاستناد إلى عمل الكيانات النشطة في هذا المجال. وجسّد وضع منهجية متفق عليها للمؤشر 17-14-1 من مؤشرات الأهداف، المتعلق باتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة، التقدم المحرز مؤخراً على هذا المنوال.

آفاق المستقبل

48 - اتفقت اللجنة على أن المؤشرات التي توفر تغطية شاملة للمبادئ ستوفر نقطة انطلاق مفيدة للعمل في المستقبل. وينبغي أن تكون المؤشرات مفصلة بالقدر الكافي لاستيعاب نوعية استجابة الحكومة لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ودون الوطني ومعالجة الثغرات التحليلية في عمليات الاستعراض، مع تناول الطريقة التي يمكن بها للأبعاد المختلفة لبناء المؤسسات أن تعزز أو تقوض بعضها بعضاً في مجموعة من السياقات الوطنية.

49 - والاستعراضات الوطنية الطوعية ليست سوى جزء واحد من هيكل استعراض الأهداف. ويمكن تناول مبادئ الحوكمة ومؤشراتها بوصفها قاسما مشتركا يربط بين تنفيذ جميع الأهداف داخل عمليات الاستعراض الرسمية وخارجها على السواء. وتضمنت العمليات المناقشات ذات الصلة بالاستعراضات الوطنية الطوعية التي دارت على هوامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والاستعراضات المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وآليات الاستعراض على المستوى الإقليمي، وعمليات الاستعراض الوطنية التي تتجاوز الاستعراضات الوطنية الطوعية.

50 - وللمضي قدما، سيكون من الضروري، على سبيل المثال، زيادة التعاون مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك لضمان الملاءمة والشرعية. وشددت اللجنة على أن المبادرة الجارية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لتعزيز تطبيق المبادئ فيما بين الدول الأعضاء فيها بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لا تزال مثمرة للغاية. ويمكن تشجيع الآليات الإقليمية الأخرى، مثل الآليات المرتبطة باللجان الإقليمية، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها.

جيم - إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام

51 - أشارت اللجنة إلى أن المؤسسات العامة المرنة والقائمة على البيانات والرؤى المتعمقة ضرورية من أجل تحسين التأهب والقدرة على الصمود في إدارة الأزمات الراهنة والمستقبلية. وتعتمد هذه المؤسسات على اكتساب موظفي الحكومة، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون والمعينون في مناصب سياسية، مجموعة جديدة من المهارات وعقلية ديمقراطية تركز على المواطنين.

52 - وينبغي منح الأولوية لاتباع نهج شمولي إزاء تغيير عقلية موظفي الحكومة والقادة السياسيين لمواءمتها مع مبادئ وقيم خطة عام 2030 والمبادئ الأحد عشر للحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا على التأكيد على الثقافة والأخلاقيات والقيم التي يقوم عليها دور موظفي الحكومة.

الحاجة إلى إجراء استعراض منهجي يتناول جهود بناء قدرات القطاع العام

53 - يمثل النقص في القدرات والمهارات لدى موظفي الحكومة، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون والمعينون في مناصب سياسية، أحد أوجه القصور الرئيسية التي تعوق جهود القطاع العام لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أنه ينبغي ألا يتم إسناد الأنشطة الأساسية للقطاع العام إلى جهات فاعلة خارجية إلا في المجالات التي يمكن فيها تحقيق مكاسب في الكفاءة، بدون المخاطرة بالمساءلة والأهداف الأخرى.

54 - وينبغي إجراء استعراض منهجي وشامل لجهود بناء قدرات القطاع العام، وخاصة في البلدان التي لا يزال تقديم الخدمات العامة فيها يفتقر إلى الفعالية. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لتكثيف التكنولوجيا، والحصول على التدريب واستحقاقه، وعلى الدورات المقررة واعتماد الدورات، والعلاقة القائمة بين ما يقدم من تدريب على السياسات والتعليم بشأنها وبين إجراءات تصنيف الوظائف والأجور والاستخدام والاختيار وتقييم الأداء والترقية.

55 - وينبغي أن يستند بناء مؤسسات قوية من خلال التدريب إلى تقييم الاحتياجات الفردية والمؤسسية وتحليلها وترتيب أولوياتها بشكل مفصل. وينبغي أن يركز تحليل الاحتياجات المؤسسية على إدخال تحسينات على عملية تقديم الخدمات، وضرورة بناء هياكل ومؤسسات رشيدة وفعالة من حيث التكلفة، والتشجيع على توخي المساءلة الداخلية والخارجية بدرجة أكبر. وينبغي أن يفضي تقييم الاحتياجات الفردية إلى تيسير وضع نظام لخطط التطور الشخصي لجميع الموظفين وتحديد الأشكال المناسبة لتنمية قدرات الموظفين. وينبغي تصميم برامج التدريب بحيث تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وشاملة جنسانياً.

56 - وينبغي أن تشمل نتائج التدريب الفعال الطويلة الأجل تغييراً في سلوك موظفي الحكومة وتحسناً في أدائهم لعملهم، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تغيير في العقلية على جميع المستويات. ومن المحتمل أن يسفر التدريب والتعليم في القطاع العام عن تكبد تكاليف مرتفعة، ويتعين لذلك تبرير الموارد المستخدمة ورصدها. وجرت التوصية باستخدام معايير ومؤشرات أداء رئيسية محددة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقييم الدورات التدريبية للوقوف على أثرها، بهدف تعزيز التدريب الأعلى أثراً والتحفيز على تحقيق عائد أقوى على الاستثمارات. وينبغي أن يصاحب التدريب اتباع تدابير هيكلية ونظمية من أجل ضمان الحفاظ على التعلم وأثره.

57 - ولضمان وجود استراتيجيات فعالة للتدريب وبناء القدرات، سيلزم تخصيص موارد مناسبة ومستدامة، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، فضلاً عن تكييف الممارسات الجيدة من جميع أنحاء العالم.

مهارات موظفي الحكومة والتصورات السلوكية

58 - يتعين على موظفي الحكومة، بمن فيهم المسؤولون المنتخبون والمعينون في مناصب سياسية، اكتساب مهارات وكفاءات جديدة للمشاركة بشكل أكثر فعالية في العصر الرقمي. وينبغي ألا تغيب الفجوة الرقمية عن البال عند تطوير التدريب الذي يعتمد على التكنولوجيا لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

59 - ويقتضي انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وانتشار المنصات الرقمية والاستقطاب السياسي المتزايد استجابةً فعالة من جانب موظفي الحكومة المشاركين في صياغة استراتيجيات التواصل مع الجمهور، التي تهدف إلى تثقيف المواطنين وإلهامهم لاتخاذ إجراءات بناءة في سعيهم لإقامة مجتمعات أكثر ديمقراطية واستدامة وخضراء. وسلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الدور البالغ الأهمية للتواصل الشامل الذي يربط بين الفئات المتنوعة عرقياً ولغوياً ويسد الثغرات في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية القائمة بين الأجيال وبين سكان الحضر والريف. وأظهرت الجائحة أيضاً أن الاستخدام الاستراتيجي للتصورات السلوكية يمكن أن يكون فعالاً في التشجيع على الامتثال وتطبيق السياسة العامة، خاصة في بيئات الحوكمة اللامركزية للغاية.

60 - وفي مواجهة الأزمات المتعددة، يقتضي التحول العاجل للمؤسسات العامة من أجل بناء عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود وجود قوة عاملة في القطاع العام قادرة على تعزيز هذه القدرة. ويمكن إنشاء هذه القوة العاملة من خلال قيام صانعي السياسات بتطوير مهارات الرؤية الاستراتيجية، وإنشطة دور أبرز بالقادة والموظفين في القطاع العام الذين لا يخفون حماسهم لتحدي نمطية النظام وللابتكار من داخله (المشار إليهم باسم "مناكفو الصرامة البيروقراطية") من خلال إعادة تعريف القواعد وجعلها أفضل من الناحية الاستراتيجية وزيادة استخدام أدوات صنع السياسات الأكثر ابتكاراً التي تتجاوز نهج من القمة إلى القاعدة.

إشراك الشباب

61 - ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التحديات والاحتياجات المتعلقة بالشباب، الذين تضرروا بشكل خاص بالأزمات المتعددة، وأن تزيد مشاركتهم في صنع السياسات وفي المؤسسات العامة لأن مشاركتهم ستكون أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودفع الإصلاحات النظامية على الأجل الطويل. ويمكن تعزيز القدرات الإدارية للقطاع العام فيما يتعلق بتقديم خدمات تركز على الشباب، وجمع الأدلة لتتبع أوجه عدم المساواة التي يواجهها الشباب وإثراء عملية اتخاذ القرار، وتضمنين مبدأ الإنصاف بين الأجيال في عملية وضع القواعد، واتخاذ القرارات المتعلقة بالإففاق العام، والتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة. ويمكن استخدام نهج مختلفة للمشاركة الهادفة للشباب مثل الترفيه التعليمي والتعليم بالألعاب.

62 - ونظرا لعدم الدراية بالدور الذي يؤديه موظفو الحكومة وانعدام الثقة لدى الجمهور، تقرر تعزيز دور وقيمة القوة العاملة في القطاع العام، وعرض بعض نجاحاتها لاجتذاب موظفي الحكومة الشباب واستبقائهم على جميع المستويات، بما في ذلك على الصعيدين المحلي ودون الوطني. وينبغي أيضا بذل الجهود لضمان دعم الشباب طوال مسيرتهم المهنية لتحقيق التوازن بين مهاراتهم (الرقمية) وافتقارهم إلى الخبرة.

دال - إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات

الميزنة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحالات الطوارئ

63 - أشارت اللجنة إلى أن عدم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف يستدعي إعادة ترتيب أولويات إدماجها في عمليات الميزنة الوطنية، مع ضرورة تخصيص اعتمادات أيضا في الميزانيات لنفقات الطوارئ. ومن أجل مواجهة تحديات الأزمات الجارية المتعددة بمزيد من الفعالية، من الضروري تعزيز التنبؤ بالإيرادات وتخطيطها، وتعزيز الإدارة المالية العامة، مع ضمان المساءلة والشفافية والمشاركة العامة.

64 - ولما كان للإففاق العام أثر كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى التعافي من جائحة كوفيد-19، فينبغي للبلدان أن تصمم مخصصات الميزانية وفقا لذلك، وأن تنفذ الميزانيات وفقا للخطة. وينبغي، في هذه المرحلة، تقليص أو إلغاء التحويلات الطارئة الموجهة للتخفيف من الأثر الاجتماعي لجائحة كوفيد-19 والإعانات الاجتماعية غير الموجهة لغرض معين.

تنسيق الميزانية وبناء القدرات

65 - ينبغي إنشاء آليات لضمان تنسيق الميزانية بين مختلف الكيانات وعبر مختلف مستويات الحكومة في حالات الطوارئ للمساعدة على زيادة كفاءة الميزانية واحترام القواعد المالية الوطنية والمواءمة مع تحقيق الأهداف.

66 - وينبغي تحسين المرونة المؤسسية في هيكل ميزانية البلدان، من خلال أمور منها زيادة إدماج القدرة على إدارة المخاطر على طول دورة الميزانية. وينبغي تقدير الالتزامات الطارئة بما يتجاوز أثرها المالي. وينبغي بذل جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الميزنة القائمة على المخاطر وعلى الطوارئ بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمشاركة.

67 - ويلزم إدراج تصنيفات وظيفية في جميع وثائق الميزانية للتمكين من إجراء مقارنات، حسب القطاع، بين المخصصات والإجراءات المنفذة، كما يلزم إدراج تصنيفات إدارية لتيسير تتبع النفقات العامة، وخاصة على المستويات الحكومية دون الوطنية.

68 - ولتحسين إدارة المالية العامة، ينبغي تعزيز القدرات التقنية فضلا عن الإلمام بالأمر المالي والأمر المتعلقة بالميزانية. ويمكن اتخاذ خطوات مختلفة لبناء قدرات الموظفين العموميين فيما يتعلق بالشفافية المالية، بسبل منها تعزيز فهمهم لدور مختلف أصحاب المصلحة وقضايا الاقتصاد السياسي.

مصادقية الميزانية

69 - ترتبط مصادقية الميزانية بمبادئ الحوكمة الفعالة. وقد تفاقم عدم مصادقية الميزانية القائم بالفعل في كثير من البلدان بسبب الأزمات الأخيرة. ويتعين تحليل الانحرافات عن الميزانية لفهم أسبابها وتحديد القطاعات الأكثر حرمانا من التمويل للحيلولة دون حدوث أثر سلبي على تحقيق الأهداف ولضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

70 - وفي حين أن الأزمات يمكن أن تؤدي إلى إنفاق غير مخطط له وإلى تغييرات في الميزانية، فمن المهم أن تقدم الحكومات صراحة للهيئات التشريعية والمواطنين تفسيرات بشأن الانحرافات في الميزانية ومعلومات عن التدابير المزمع اتخاذها لإعادة الإنفاق إلى ما كان عليه في الميزانيات المعتمدة ولتصحيح ما وقع سابقا من نقص في الإنفاق. وينبغي إشراك المجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بمصادقية الميزانية وفي تحديد الحلول لضمان الشمول والقبول.

71 - وأحرزت بعض البلدان تقدما فيما يتعلق بمصادقية الميزانية، وذلك مثلا بتعزيز العمليات الأساسية للإدارة المالية العامة وفقا للمعايير الدولية القائمة؛ وحماية النفقات الأساسية؛ وتحسين الجزء النهائي من عملية الميزانية، بما في ذلك إعداد التقارير والمحاسبة ومراجعة الحسابات.

72 - ويمكن للدليل المقبل الذي يجري إعداده عن سبل قيام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بإبراز مصادقية الميزانية، الذي ستنشره في نشره شراكة الموازنة الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن يساعد في توجيه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لكي تصبح أكثر مشاركة في مسائل مصادقية الميزانية.

بيانات تُبنى عليها القرارات المتعلقة بالميزانية

73 - ينبغي أن تسترشد القرارات الصعبة المتعلقة بالميزانية ببيانات موثوقة وشفافة وشاملة، وينظر إليها على أنها حاسمة لفهم انحرافات الميزانية فهما أفضل. وينبغي استخدام البيانات المجمع، التي يبني على أساسها مؤشر هدف التنمية المستدامة 16-6-1، في قياس مصادقية الميزانية وفي التوعية بأثر انحرافات الميزانية على قطاعات وفئات محددة، وضرورة توفير موارد في الميزانية موجهة بشكل جيد لأغراض محددة ومستدامة من أجل تحقيق الأهداف.

74 - غير أنه لوحظ أن العديد من التقارير الحكومية لا تتضمن حتى الآن تفاصيل كافية ومعلومات مصنفة. وهناك حاجة إلى إطار قانوني مناسب لتعزيز جودة المعلومات وتوافرها. ويمكن للمجتمع المدني أيضا الاستفادة من البيانات لرصد عملية الميزانية وضمان المساءلة.

الرقمنة والإدارة المالية العامة

75 - ينبغي تعزيز الابتكارات الرقمية في الحكومة وتطوير البنية التحتية الرقمية العامة البالغة الأهمية، من قبيل الهوية المالية، وحوكمة البيانات في الإدارة المالية العامة، والتوسع في استخدام المدفوعات الرقمية. ويمكن أن تساعد الأدوات الرقمية أيضا في تعزيز تحديد المخاطر المالية. وينبغي تحسين إدارة ورصد الاستثمارات الطموحة في رقمنة القطاع العام، وبصفة خاصة على المستوى دون الوطني لضمان مصداقية الميزانية.

المعونة الإنمائية

76 - شجعت الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها التمويلية في الوقت المناسب وبطريقة شفافة، بما في ذلك من خلال عدم الاكتفاء بتقديم قروض بل القيام أيضا بتقديم منح بالاستناد إلى الاحتياجات الفعلية، وبمراعاة تكاليف التشغيل والمواصلة في الأجل الطويل.

77 - وينبغي للبلدان المتلقية تقدير احتياجاتها والتخطيط بواقعية، وتعزيز قدرتها في مجال الميزانية والتأهب المالي حتى تتمكن من إدارة الأموال الواردة بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، ووضع خطة موحدة ومركزية لإدارة الديون، ووضع مقاييس للأداء. وفي أوقات الأزمات، ينبغي لهذه البلدان تعزيز التخطيط للاستجابة قبل تفاقم الأزمة.

هاء - تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية

النهج المختلطة في تقديم الخدمات العامة

78 - أكدت اللجنة مجددا أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تسريع رقمنة القطاع العام. وفي الوقت نفسه، أبرزت الجائحة أيضا المزايا الكامنة في تحقيق توازن متناغم بين تقديم الخدمات العامة بالوسائل الافتراضية وبالحضور الشخصي، والتواصل السياسي.

79 - وفي ضوء الاتجاهات التكنولوجية الناشئة بسرعة والمخاطر المرتبطة بها، ينبغي استعراض لوائح وسياسات التكنولوجيا الرقمية أو تنقيحها أو تطويرها. ومن المهم اتباع تنظيم مناسب للغرض، وتحقيق التوازن بين التنظيم الكامل والتنظيم الذاتي، والحوافز والعقوبات وغيرها من أشكال التنظيم الذكي. وتتضمن الاعتبارات اعتماد نهج دورة الحياة لتنظيم التكنولوجيات. وأشير أيضا إلى أنه لا يوجد نهج واحد مناسب للجميع.

معالجة أوجه القصور في القدرات الرقمية

80 - هناك مجموعة واسعة من أوجه القصور في القدرات الرقمية بين موظفي الحكومة والقادة السياسيين. وفي حين أنهم ليسوا بحاجة إلى أن يكونوا خبراء في التكنولوجيات الرقمية، فمن المهم أن يكون لديهم فهم للفرض والمخاطر ذات الصلة من أجل وضع سياسات فعالة. ويتعين توسيع القدرة التنظيمية للقطاع العام لضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الجديدة. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد تفكيك ظاهرة الانعزال والحوافز المؤسسية التي تعوق استخدام المهارات الرقمية الحالية في القوة العاملة في القطاع العام. ولا تزال هجرة الأدمغة الرقمية مصدر قلق، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل.

81 - وأوصت اللجنة ببناء إمام الجمهور بالتكنولوجيا الرقمية في جميع الفئات العمرية، ومنها الشباب. وينبغي أن تقدم المناهج الدراسية دورات لا تقتصر على اكتساب دراية بالتكنولوجيا الرقمية، بل تتيح أيضا اكتساب فهم للتكنولوجيا وأثارها المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك ما يتعلق بالأخلاقيات وحقوق الإنسان. وتعتبر مدارس الإدارة العامة ومعاهد التدريب الحكومية في وضع جيد يمكنها من دعم التعلم الرقمي المستمر.

استعراض الاستراتيجيات الرقمية الوطنية والتكنولوجيات الشاملة

82 - ينبغي أن تتبع الاستراتيجيات الرقمية الوطنية نهجا شاملا ومتكاملا، يركز على تحقيق نتائج ملموسة، وسد الفجوات الرقمية، وتعزيز الحياة والرفاه. وينبغي أن تكون ملائمة للغرض وأن تحقق التوازن بين الفرص والمخاطر، وأن تعزز نهجا يركز على الأشخاص واحترام حقوق الإنسان. ومن الضروري إجراء مزيد من المشاورات والمشاركة مع الجمهور من أجل فهم رغباته واحتياجاته فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة الرقمية.

83 - وينبغي أن يستهدف استخدام الاستراتيجيات الرقمية الوطنية تعزيز تطوير وشراء التكنولوجيات ومنتجات البرمجيات المحلية مما يمكن أن يجعل الدول أكثر تمكنا في المجال الرقمي. وينبغي دعم تطوير التكنولوجيات الشاملة والتعجيل بنشرها، نظرا لأثرها على التغييرات الهيكلية في المجال الاقتصادي، وإنشاء صناعات وأعمال تجارية جديدة، وتطوير عمليات إنتاج وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون متقدمة ومبتكرة من الناحية التكنولوجية. ويمكن للمنافع العامة الرقمية والبنية التحتية أن تعزز الشمول الرقمي، من خلال أمور منها نهج الميل الأخير للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا.

84 - وتأثر تقديم الخدمات الرقمية الفعالة بتوافر مجموعات البيانات وإدارتها بفعالية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومن أجل تحقيقها. وشددت اللجنة على ضرورة التعجيل بنقل التكنولوجيات وتقاسمها فيما بين البلدان، وخاصة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

تنظيم العملات المشفرة

85 - من المهم تنظيم العملات المشفرة تنظيمًا كافيًا، مع الأخذ في الاعتبار الفرص والمخاطر ذات الصلة. وينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان في هذا الصدد. وتظل زيادة أمن نظم المعلومات وشبكات الاتصالات في المؤسسات العامة مهمة حيوية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يظل من الأولويات الحد من مخاطر تسرب المعلومات والبيانات الشخصية للمواطنين وإساءة استخدامها.

بناء الثقة الرقمية وسد الفجوات واحترام حقوق الإنسان

86 - في سياق عدم ترك أحد خلف الركب، هناك حاجة ملحة لسد الفجوات الرقمية وضمان إمكانية الوصول الرقمي وإمكانية الاتصال الإلكتروني المجدي، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعانون من الفقر الرقمي وأولئك الذين يعيشون في البلدان النامية والمناطق والأقاليم النائية التي تعاني نقصا في الخدمة (الفجوات بين الريف والحضر). ومن الضروري التصدي للتحديات الناشئة نتيجة ظروف من قبيل قطع الإنترنت، والافتقار إلى حرية المعلومات، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الأجهزة والمحتوى الرقمي بتكلفة معقولة.

87 - وفي الوقت الذي سستحول فيه بعض الخدمات العامة إلى خدمات رقمية، فمن الأهمية بمكان أن يظل تقديم الخدمات العامة قائما على المعايير الإنسانية والأخلاقية. ويمكن استخدام القوانين والحقوق الرقمية، مثل الحق في الموافقة والحق في إحصاء الأثر، لحماية وصون حقوق الإنسان الأساسية.

88 - وللاحتفاظ بثقة الجمهور، ينبغي للحكومات أن تطلع المواطنين على فوائد التكنولوجيات الرقمية ووظائفها. فهناك، على سبيل المثال، حاجة إلى شرح استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع العام. ويتطلب التقدم السريع للذكاء الاصطناعي تنظيما وتحليلا أكبر لآثاره، وخاصة فيما يتعلق بالعواقب غير المقصودة ومسائل الخصوصية، بالاعتماد على عمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والكيانات الأخرى التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالأخلاقيات واستخدام الذكاء الاصطناعي. ويلزم التصدي للاتجاه المثير للقلق المتمثل في المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والأخبار المزيفة. وعلاوة على ذلك، فإن منع إساءة استخدام التكنولوجيات من جانب الحكومات (من خلال الرقابة والمراقبة على سبيل المثال) ومن جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل الغش في البيانات والسرقة بالوسائل الإلكترونية) أمر بالغ الأهمية لحماية الناس.

واو - الاستجابة لآثار تغير المناخ في جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع

المسائل المتعلقة ببناء السلام البيئي

89 - أشارت اللجنة إلى وجود صلة وثيقة بين تغير المناخ والآثار البيئية والنزاعات. فالبلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات تتأثر بشكل خاص بآثار تغير المناخ، مثل زيادة الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يزيد من حدة دوافع النزاع القائمة بالفعل، من قبيل الفقر المدقع وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. وزادت أربعة مسارات محتملة من خطر النزاع كنتيجة مباشرة لتغير المناخ، وهي: سبل كسب العيش؛ والهجرة؛ وسلوك الجماعات المسلحة؛ والاستغلال من جانب النخب السياسية. وتتوقف عواقب تغير المناخ ومخاطر النزاع على السياق المحلي وتتفاعل مع العوامل على أرض الواقع، مما يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

90 - والعديد من النزاعات كانت مدفوعة بالتدهور البيئي، أو مستمرة بسببه، أو حتى نجمت عنه في بعض الحالات، ولذلك، فإن تسوية النزاعات والتنمية المستدامة الطويلة الأجل يتطلبان شكلا من أشكال بناء السلام البيئي. ولا بد من الاعتراف بدور المؤسسات المحلية والتقليدية وغير الرسمية في إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في بناء السلام البيئي.

نهج بناء السلام البيئي

91 - لاحظت اللجنة أن هناك ثلاثة نهج أساسية لبناء السلام البيئي تقوم على ما يلي: الأمن؛ وسبل العيش؛ والسياسة. وركز النهج الأمني على إمكانات التعاون البيئي للحد من النزاع على الموارد الطبيعية وزيادة الاستقرار؛ وركز نهج سبل العيش على إمكانات التعاون البيئي لتحسين رفاه المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع؛ أما نهج السياسة فركز على إمكانات التعاون البيئي لبناء الثقة والتفاهم بين الأطراف.

92 - وتدعم المؤسسات القوية والحوكمة الفعالة الأمن المادي والرفاه الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية التعاونية، كما تدعم الاستقرار السياسي وثقة الجمهور. وينبغي تجنب الروايات المتضاربة التي لا تعكس الحقائق على أرض الواقع لمنع زيادة تأجيج النزاعات.

تعزيز بناء السلام البيئي

93 - اقترحت اللجنة تعزيز نُهج السياسة العامة لبناء السلام البيئي من خلال ما يلي:

(أ) تحسين تحليل الأسباب الكامنة، والآليات التي ستنجح للبلدان التي تعاني من تغير المناخ وزيادة مخاطر النزاع تحسين برامجها وتقاريرها، وبالتالي التخفيف من حدة المخاطر بفعالية. ويمكن للحصول على معلومات أكثر دقة أن يساعد البلدان على التمييز بين الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لجهود بناء السلام المؤسسية ويدعم العمل المناخي القائم على الأدلة؛

(ب) التفكير المنسق بشأن السياسات من خلال اتباع نهج لبناء السلام البيئي يضم النظام الاجتماعي الإيكولوجي بأكمله، وكذلك التحديات التي تتقاطع مع حدود الحوكمة التقليدية، مثل الحدود المحلية والوطنية. ويتعين زيادة الشفافية والمساءلة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في العمل المناخي وجهود بناء السلام البيئي من أجل تعزيز التماسك والثقة. ولوحظ أيضا أن انتقاء مسألة ملموسة يمكن أن تخص مجموعات مختلفة قد يكون مفيدا في حالات بناء السلام؛

(ج) اعتماد منظور مراعي للمناخ يمكن من خلاله الاعتراف بأن آثار تغير المناخ وقضايا الموارد الطبيعية هي في صميم النزاعات وأن الجهود المبذولة للتصدي لهذه التحديات هي وسيلة لمعالجة الظلم الكامن. وفي الوقت نفسه، ينبغي تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وزيادة الاستثمارات في منع نشوب النزاعات للتقليل إلى أدنى حد من خطر نشوب نزاعات في المستقبل؛

(د) إعطاء وزن أكبر في جهود بناء السلام البيئي لاحتياجات وتحديات الفئات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ والنزاع، مثل النساء والشباب والسكان المحاصرون (أولئك الذين يرغبون في الانتقال ولكنهم غير قادرين على القيام بذلك). وينبغي للحكومات أن تمنع الظلم وتكفل احترام حقوق الإنسان وتعزز سيادة القانون البيئي؛

(هـ) تعزيز التعاون والدعم الدوليين في المجال البيئي، نظرا لأزمة المناخ المستمرة، من خلال أمور منها زيادة المشاركة في إطار هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي التركيز بشكل خاص على بناء القدرات ودعم المشاريع التي تعزز القدرة على التأقلم والتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في البلدان النامية. ويمكن أن يتيح هذا النهج أيضا فرصا أحسن للعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمساعدة البلدان النامية على التصدي بشكل أفضل للآثار عبر الوطنية لتغير المناخ؛ وهناك أيضا حاجة إلى تحسين التعاون على نطاق كيانات الأمم المتحدة لضمان تقديم الدعم الكافي والفعال للبلدان؛

(و) تعزيز الجهود الرامية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لما لها من أهمية، بصفة خاصة، في حالات فشل الحكومات أو في البلدان التي تشهد نزاعات. ويمكن أن يساعد تطبيق هذه المبادئ في التخفيف من الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ والحد من مخاطر نشوب النزاعات الخطيرة الناشئة عن الآثار البيئية لتغير المناخ.

أعمال اللجنة في المستقبل

94 - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه. وستقوم اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين، بدراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام 2024 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وستُعَدّ توصيات سياساتية بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة. وستدعو اللجنة مرة أخرى البلدان إلى تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية، والمدن إلى تقديم استعراضاتها المحلية الطوعية، وتبادل خبراتها وآرائها بشأن الممارسات الواعدة في تنفيذ الهدفين 16 و 17، مع مراعاة الروابط المتبادلة مع جميع الأهداف.

95 - وأكدت اللجنة من جديد أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، لا تزال توفر إطارا شاملا ومترابطا مفيدا لعملها. ويمكن أيضا أن تصبح المنظورات دون الوطنية عنصرا شاملا لعدة قطاعات في تحليل اللجنة للسياسات في المستقبل. وبالمثل، يمكن للجنة، تحضيراً للدورة المقبلة وأثناءها، أن تنظر في اتباع نهج متعددة التخصصات لإزاء البنود المدرجة في جدول أعمالها. ويمكن أن يقترن تحليلها للمشاكل، قدر الإمكان، بمشورة قابلة للتنفيذ بشأن حلول السياسة العامة.

96 - وقررت اللجنة أن تواصل الممارسة المتمثلة في تشكيل أفرقة غير رسمية عاملة بين الدورات تعنى بالأعمال التمهيدية لدورتها المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 305/72.

97 - وحظيت المساهمة المستمرة للمراقبين بالترحيب. ويمكن إيلاء مزيد من الاهتمام لسبل زيادة تحسين التفاعل مع المراقبين، مثلا من خلال توسيع نطاق مشاركة الأعضاء مع الشبكات الأكاديمية وشبكات الممارسين بشأن بنود محددة من جدول الأعمال خلال فترة ما بين الدورات.

98 - وقررت اللجنة إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع لجنة السياسات الإنمائية والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ولجنة بناء السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

المرفق

قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال
جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2023/1)	2
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تحويل المؤسسات على وجه السرعة من أجل عالم أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وأقدر على الصمود في وقت تسوده أزمات متعددة (E/C.16/2023/2)	3
مساهمة من اللجنة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023	3
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن المؤسسات العامة ودعم التمويل المتعلق بالمناخ (E/C.16/2023/3)	5
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تعزيز مبدأ الحوكمة المتعلق بالمشاركة في دعم أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2023/4)	6
ورقة غرفة اجتماعات بشأن معرفة أين تقف البلدان في طريقها إلى عام 2030 على نحو أفضل	6
ورقة غرفة اجتماعات بشأن استخدام مؤشرات الحوكمة في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي والاستعراض المحلي الطوعي وما قد يعنيه ذلك لبناء مؤسسات قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	6
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية (E/C.16/2023/5)	7
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات (E/C.16/2023/6)	8
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الرقمنة والابتكار في القطاع العام (E/C.16/2023/7)	9
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن بناء مؤسسات قوية للربط بين البيئة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات (E/C.16/2023/8)	10

